Distr.
GENERAL

S/1998/619
9 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أدان مجلس الأمن في القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) الذي اتخذه في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، التجارب النووية التي أجرتها الهند يومي ١١ و ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٨، وباكستان يومي ٢٨ و ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، وأورد مجموعة من الخطوات التي يتعين على البلدين اتخاذها. وقد طلب المجلس إليّ أن أقدم تقريرا عاجلا بشأن قيام البلدين بتنفيذ تلك الخطوات، ورحب في الوقت نفسه بالجهود التي سأبذلها بنفسي من أجل تشجيعهما على الدخول في حوار.

ومنذ أن أجرت الهند تجاربها في ١١ أيار/ مايو، ما زلت أقوم باتصالات متوالية مع ممثلي حكومتَي الهند وباكستان على أعلى المستويات، بالإضافة إلى القنوات الأخرى، بما في ذلك ممثلوها الدائمون لدى الأمم المتحدة، عبر الرسائل والهاتف وبصورة شخصية. وقد أعربت في هذه الاتصالات عن قلقي الشديد إزاء العواقب المثيرة للجزع التي تترتب على هذه التجارب وشجعت كلتا الحكومتين على الدخول في حوار من أجل تخفيف حدة التوترات المتزايدة في المنطقة. كما ناشدت كلتا الحكومتين على التقيد دون شرط ودون أي إبطاء بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والنظر في تجميد برامجهما لتطوير الأسلحة والقذائف النووية. وعلاوة على ذلك، فقد أبلغت الهند وباكستان باستعدادي دعم أي جهد يفضي إلى نجاح المفاوضات المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وفي سياق ما أقوم به من الجهود المتواصلة التي رحب بها مجلس الأمن في الفقرة ٦ من القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) لتشجيع الهند وباكستان علىالدخول في حوار، سافر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية السيد ألفارو دي سوتو إلى منطقة جنوب آسيا في ٢٤ حزيران/يونيه يحمل رسائل إلى رؤساء الحكومات، لكي يبلغهم، باسمي، مشاعر القلق التي أعربت عنها أعلاه، وإمكانية قيامي بزيارة المنطقة، في الوقت المناسب. وقد قام بزيارة بنغلاديش، حيث التقى برئيسة الوزراء شيخة حسينة، التي قامت مؤخرا بزيارة رئيسي وزراء الهند وباكستان في نيودلهي وإسلام آباد، والتقى بوزير الخارجية عبد الصمد آزاد. ثم تباحث مع رئيس وزراء باكستان محمد نواز شريف وكذلك مع وزير الخارجية جوهر أيوب خان. وأخيرا، في سري لانكا، التي سوف تستضيف اجتماع القمة المقبل لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، استقبله وزير الخارجية لكشمان كاديرغامار. ومن المؤسف، أن حكومة الهند لم يكن في وسعها استقبال السيد ديسوتو أثناء بعثته، التي اختتمها في نهاية الأسبوع الماضي.

ورغم أن الاتصالات التي أجراها السيد دي سوتو مع زعماء المنطقة لم تكن كاملة على النحو المنشود، فقد أكدت ما أشعر به من قلق من أن الحالة الجديدة التي نشأت في أعقاب التطورات التي استجدت في أيار/ مايو، والتي أدت بالفعل إلى تفاقم أسباب الخلاف القديمة العهد بين الهند وباكستان، قد تترتب عليها آثار خطيرة بالنسبة للسلم والأمن في المنطقة وما وراءها وإن هناك حاجة بالتالي إلى معالجتها بصورة جدية. وعليه، فإنني أعتزم أن أواصل جهودي من أجل التشجيع على بدء محادثات موضوعية بين الحكومتين في أقرب موعد ممكن. وقد شجعني في هذا الصدد ما لمسته من كلا الجانبين من مؤشرات عن استعدادهما للدخول في حوار يتناول مسائل السلم والأمن وأسباب التوتر، بما في ذلك كشمير.

وقد طلب إليّ مجلس الأمن في الفقرة ١٥ من القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) أن أقدم تقريرا عاجلا بشأن الخطوات التي تتخذها الهند وباكستان لتنفيذ هذا القرار. وبعد اتخاذ القرار مباشرة، وفي بيان صحفي أدلى به المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية الهند في ٦ حزيران/يونيه، ثم في بيان قدمه الممثل الدائم لباكستان إلى مجلس الأمن في التاريخ نفسه، أعربت كلتا الحكومتين، عن تحفظات إزاء جوانب مختلفة من القرار. إلا أن كلتا الحكومتين، في رسائل وبيانات لاحقة، قدمتا اقتراحات تتعلق بأحكام مختلفة من القرار ١١٧٢ (١٩٩٨). وبوجه خاص، وجه رئيس وزراء الهند، السيد أتال بيهاري فاجبايي، رسالة إليّ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ يسترعي فيها اهتمامي إلى "عدد من الاقتراحات" التي تقدمت بها الهند. وفي ٢ تموز/يوليه، وجه الممثل الدائم لباكستان رسالة إليّ يعرض في مرفقها "موقف باكستان واقتراحاتها" (S/1998/605). وقدم وزير خارجية باكستان بالنيابة إلى السيد ديسوتو في إسلام آباد يوم ٢٨ حزيران/يونيه اقتراحات مماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوثائق والبيانات التالية تتصل أيضا بموضوع القضية.

رسالة موجهة من ممثل رئيس مجموعة مورّدي المواد النووية مؤرخة ٢٩ حزيران/يونيه

رسالة من الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه

رسالة من رئيس لجنة زانغير مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه

رسالة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه

البيان الصحفي لباكستان المؤرخ ١١ حزيران/يونيه

بيان وزير خارجية الهند في ٥ حزيران/يونيه

رد رئيس وزراء الهند في المناقشة التي جرت في البرلمان يوم ٢٩ أيار/ مايو

بيـــان سو موتو الـــذي أدلى به رئيس وزراء الهند والورقـــة التي قدمها إلى البرلمان الهنـــدي في ٢٧ أيار/ مايو

رسالة مؤرخة ٢ تموز/يوليه موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان

ولأغراض التقرير الذي طلبه المجلس، يمكن تلخيص المقترحات والمواقف التي أعربت عنها الحكومتان والمعلومات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن المصادر المذكورة أعلاه فيما يلي:

في الفقرة ٣ من القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) طلب مجلس الأمن إلى الهند وباكستان الامتناع عن إجراء مزيد من التجارب النووية. ومنذ اتخاذ القرار، أعلنت كلتا الحكومتين عن وقف اختياري من طرف واحد. كما أعربت الهند عن استعدادها لتحويل هذا الوقف الاختياري إلى التزام قانوني. وقد أعربت باكستان، من جانبها، عن استعدادها للمشاركة البناءة مع الهند وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين من أجل إضفاء الطابع الرسمي على الوقف الاختياري والتوصل إلى اتفاق مع الهند بشأن حظر ثنائي للتجارب النووية أو بشأن فرض حظر إقليمي على نطاق أوسع يشمل البلدان الأخرى في المنطقة.

وبالإشارة إلى الفقرة ٤ من القرار، استمر إطلاق النيران بصورة متكررة عبر خط المراقبة في جامو وكشمير مثلما استمرت الأعمال الحربية غير المنتظمة، في المنطقة التي تديرها الهند، بين المتشددين وقوات الأمن الهندية. وقد أحيط السيد دي سوتو علما خلال زيارته إلى إسلام آباد بأن الأشهر الأخيرة شهدت زيادة ملموسة في مستوى الأعمال الحربية تتمثل في ازدياد عدد الخسائر في الأرواح بين المدنيين. وفي هذا السياق، يمكن كذلك ملاحظة أن الممثل الدائم لباكستان، في رسالة وجهها إليّ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أشار إلى "الحالة الأمنية المتدهورة في جنوب آسيا ولا سيما في جامو وكشمير".

وفيما يتعلق بالفقرة ٥ من القرار، التي تحث الهند وباكستان على استئناف الحوار بينهما بشأن جميع القضايا المعلـَّقة، فقد أبلغني رئيس الوزراء فاجبايي، في رسالته المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، بعزم حكومته مواصلة الحوار الثنائي مع باكستان فيما رفض أي مشاركة خارجية بوصفها أمرا يؤدي إلى نتائج عكسية. وفيما يتصل بباكستان، أوضح لي ممثلها الدائم في رسالته المؤرخة ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، أن حكومته ستكون على استعداد "للمشاركة مع الهند والمجتمع الدولي من أجل تعزيز عملية من شأنها أن تعطي الأولوية في المقام الأول لتجنب النزاع ودعم ضبط النفس والاستقرار في المجالين النووي والتقليدي بين باكستان والهند فضلا عن التوصل إلى حل سلمي وعادل لقضية جامو وكشمير الجوهرية".

وقد سبق ذلك أن وجـَّهت حكومة الهند دعوة إلى باكستان في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لاستئناف المحادثـــات على مستوى وزيـــري الخارجيـــة فـــي دلهي في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وفي اليوم نفسه، وفيما رفضت باكستان عرض الهند على أساس أن جدول الأعمال المقترح ليس مقبولا، قدمت باكستان عرضا مقابلا لاستئناف المحادثات في إسلام آباد في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ على أن هذا الاقتراح لم يجد

قبولا لدى الهند. وأعقب ذلك أن وجـّه رئيس وزراء باكستان في ٢٣ حزيران/يونيه رسالة إلى رئيس وزراء الهند يؤكد استعداده للاجتماع إليه خلال قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في كولومبو، سري لانكا في نهاية تموز/يوليه. ومن المفهوم لديّ، استنادا إلى إشارات لاحقة من جانب ممثلي كلتا الحكومتين أن هذا الاجتماع قد ينعقد.

وفي الفقرة ٧ من القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) طلب المجلس من الهند وباكستان أن توقفا على الفور برامج تطوير أسلحتهما النووية، ويحدد عددا من الخطوات لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا المضمار، أشارت الهند في بيان صادر عن رئيس الوزراء أتال بيهاري فاجبايي في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ أنها ستكون على استعداد للدخول في محادثات مع باكستان وبلدان أخرى حول اتفاق بشأن "عدم الاستخدام الأول" للأسلحة النووية.

وفي الوثيقة S/1998/605، أشارت باكستان إلى اقتراحها بعقد اتفاق بعدم الاعتداء على أساس تسوية عادلة لنزاع جامو وكشمير. واقترحت إمكانية أن يعمل البلدان "كخطوة أولى" على ما يلي (أ) إعادة التأكيد رسميا على التزامهما بعدم استخدام القوة حسبما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة؛ (ب) التعهد بتحقيق الشفافية في الاستعدادات العسكرية؛ و (ج) مواصلة مناقشة تدابير بناء الثقة ومن ذلك مثلا إنشاء "مركز للحد من المخاطر". وفيما أضافت قائلة إنها لم تعلن عن نفسها بوصفها "دولة حائزة للأسلحة النووية"، فقد أشارت إلى أنها مستعدة للدخول في حوار ثنائي و/أو متعدد الأطراف للتوصل إلى اتفاق من أجل الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي والردع الثابت بين الهند وباكستان على مستوى يُتفق عليه. ثم أكدت أنها لن تقبل وضعا يتسم بعدم المساواة الاستراتيجية مع الهند.

وقد تناولت باكستان أيضا مسألة "التوازن التقليدي" بين الهند وباكستان الذي "تعده عنصرا مكملا لازما للاستقرار النووي". وأعربت عن اهتمامها بالدخول في "محادثات على مستوى ثنائي مع الهند و/أو بينهما وبين الدول الكبرى من أجل إنشاء تدابير جديدة لبناء الثقة و "القيادة والسيطرة" ورصد تنفيذ تدابير بناء الثقة". وتوقعت أن يعمل المجتمع الدولي، ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن، على إقناع الهند بممارسة ضبط النفس والتخلي عن اقتناء نظم الأسلحة المعقدة بما من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار الأوضاع.

وفيما يتعلق بمسألة التسلح، افترضت باكستان أنه قد وقع بالفعل قدر من عمليات التسليح وارتأت أن البلدين ينبغي تشجيعهما على تقييد تكديس رؤوسهما الحربية إلى الحد الأدنى مع الامتناع عن نشر قذائفهما. وأوضحت أن ليس بوسعها "أن تقبل حالة من الدونية من حيث قدرات القذائف" ولكنها على استعداد لمناقشة مسألة ضبط النفس المتبادل في إنتاج ونشر القذائف.

تشير الفقرة ٧ من القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) كذلك مسألة سياسات التصدير. وفي هذا السياق، أكدت الهند، في بيان أصدره رئيس الوزراء في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨ التزامها بمواصلة مراعاة القيود الصارمة على الصادرات من التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بالقذائف بالإضافة إلى التكنولوجيات المتصلة

بأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن جانبها أعلنت باكستان أنها لم تنقل ولن تنقل تكنولوجيات حساسة إلى دول أو كيانات أخرى.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٣ من القرار، أكدت الهند من جديد موقفها المعروف المتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقالت إن تحول الهند لتصبح دولة حائزة للأسلحة النووية كان أمرا لا مناص منه لأن نظام عدم الانتشار لم يفض، لا إلى عدم التسلح النووي ولا إلى منع الانتشار في المنطقة. وأوضحت أن ليس بوسعها أن تقبل نظاما معيبا لعدم الانتشار، وناشدت المجتمع الدولي أن يشارك في إعادة فحص نظام الأمن الدولي الراهن الذي ما برح ملتزما بالقضاء التام على جميع الأسلحة النووية. كما أكدت الهند أن النظام ينبغي أن يكـون شاملا وعالميا وغيـر تمييزي معربة عن تأييدها للإعلان الصادر مؤخرا عن الدول الثماني: "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى جدول أعمال جديد".

وذكرت باكستان أنه في ظل الظروف الراهنة فلسوف يتعيَّن عليها أن تعتمد على الردع النووي مؤكدة أهمية بناء ترتيبات شاملة للسلم والأمن مع الهند، بما في ذلك توازن في الأسلحة التقليدية وحل نزاع كشمير. إلا أنها أكدت أنها تحبِّذ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

وأشارت الهند إلى أن قرارها بعدم الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كان قد وافق عليه برلمانها في عام ١٩٩٦ وكان تصورها حينذاك أن الانضمام إلى المعاهدة المذكورة من شأنه أن يقيِّد بشدة إمكاناتها النووية إلى مستوى منخفض وغير مقبـــول. كما أن تحفظاتها تعمقت لأن المعاهدة لم تثبت أنها أدت إلى تدعيم عملية نزع السلاح النووي.

وأكدت باكستان أن "موقفها إزاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سوف يتحدد بإجراء تقييم وتحليل لاحتياجاتها الأمنية في سياق الخطر النووي والتقليدي الذي تشكِّله الهند".

وفيما يتصل بالفقرة ١٤ من القرار ١١٧٢ (١٩٩٨)، أكدت كلتا الدولتين من جديد استعدادهما للمشاركة في مفاوضات بشأن اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي.

وفي إطار مؤتمر نزع السلاح، اقترح أعضاء مجموعة الـ ٢١ التي تنتمي إليها كل من الهند وباكستان أن تكون المفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية عنصرا من عناصر مفاوضات أوسع نطاقا بشأن "نزع السلاح النووي" بمعنى أن تتم في لجنة مخصصة تتناول (أ) اتفاقية تلزم جميع الدول بالقضاء على الأسلحة النووية؛ (ب) مفاوضات حول برنامج نزع السلاح النووي؛ و (ج) اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووي.

ودعت الهند أيضا إلى الأخذ بنهج عالمي وشامل وصولا إلى اعتماد اتفاقية للأسلحة النووية في أقصر وقت ممكن.

وأكدت باكستان أن اتفاقية حظر إنتاج المواد الانشطارية لا يجب مناقشتها إلا في مؤتمر نزع السلاح كما أعربت عن تأييدها لنهج مجموعة الـ ٢١. والتمست كذلك إيضاحا من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ومن المهتمين بمعاهدة وقف إنتـــاج المواد الانشطارية عما إذا كانت الهنـــد ستدخل المحادثات بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية أو دولة غير حائزة للأسلحة النووية بالنظر إلى أن التزامات فئتي الدول سوف تختلف.

ومن الملاحظ أن مؤتمر نزع السلاح الذي اختتم الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٩٨ في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٨ لم يتمكن من التحرك قُدما بشأن مسألة وقف انتاج المواد الانشطارية. وما برحت المواقف فيما بين الدول منقسمة حول هذه القضية. فمعظم بلدان غربي وشرقي أوروبا ترغب في أن ترى بداية فورية للمفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح بينما ترى البلدان غير المنحازة أن المسألة ينبغي معالجتها ضمن إطار لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي.

(توقيع) كوفي ع. عنان

—————